المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⵜⵉⵔⵏ ⵏ ⵜⵙⴷⵡⵉⵔⵉⵏ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 17 أكتوبر 2017

العدد 524

في هذا العدد

افتتاح السنة التشريعية الجديدة.....02

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة.....11

العلاقات الخارجية.....12

جلالة الملك يترأس افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة.

ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، عشية يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمقر البرلمان، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة.

وفي ما يلي النص الكامل للخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله بهذه المناسبة:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

بمشاعر الفرح والاعتزاز، أجدد اللقاء بكم اليوم، ككل سنة، في افتتاح السنة التشريعية للبرلمان.

وتأتي هذه الدورة بعد خطاب العرش، الذي وقفنا فيه على الصعوبات، التي تواجه تطور النموذج التنموي، وعلى الاختلالات، سواء في ما يخص الإدارة، بكل مستوياتها، أو في ما يتعلق بالمجالس المنتخبة والجماعات الترابية.

إلا أن إجراء هذه الوقفة النقدية، التي يقتضيها الوضع، ليس غاية في حد ذاته، ولا نهاية هذا المسار.

وإنما هو بداية مرحلة حاسمة، تقوم على ربط المسؤولية بالمحاسبة، والعمل على إيجاد الأجوبة والحلول الملائمة، للإشكالات والقضايا الملحة للمواطنين.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إننا لا نقوم بالنقد من أجل النقد، ثم نترك الأمور على حالها. وإنما نريد معالجة الأوضاع، وتصحيح الأخطاء، وتقويم الاختلالات.

إننا نؤسس لمقاربة ناجعة، ولمسيرة من نوع جديد. فما نقوم به يدخل في صميم صلاحياتنا الدستورية، وتجسيد لإرادتنا القوية، في المضي قدما في عملية الإصلاح، وإعطاء العبرة لكل من يتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام.

وبصفتنا الضامن لدولة القانون، والساهر على احترامه، وأول من يطبقه، فإننا لم نتردد يوما، في محاسبة كل من ثبت في حقه أي تقصير، في القيام بمسؤوليته المهنية أو الوطنية.

ولكن الوضع اليوم، أصبح يفرض المزيد من الصرامة، للقطع مع التهاون والتلاعب بمصالح المواطنين.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن المشاكل معروفة، والأولويات واضحة، ولا نحتاج إلى المزيد من التشخيصات. بل هناك تضخم في هذا المجال ...

وقد وقفنا، أكثر من مرة، على حقيقة الأوضاع، وعلى حجم الاختلالات، التي يعرفها جميع المغاربة.

أليس المطلوب هو التنفيذ الجيد للمشاريع التنموية المبرمجة، التي تم إطلاقها، ثم إيجاد حلول عملية وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقية، وللمطالب المعقولة، والتطلعات المشروعة للمواطنين، في التنمية والتعليم والصحة والشغل وغيرها؟

وبموازاة ذلك، يجب القيام بالمتابعة الدقيقة والمستمرة، لتقدم تنفيذ البرامج الاجتماعية والتنموية، ومواكبة الأشغال بالتقييم المنتظم والنزيه.

ولهذه الغاية، قررنا إحداث وزارة منتدبة بوزارة الخارجية مكلفة بالشؤون الإفريقية، وخاصة الاستثمار، وخلية للتتبع، بكل من وزارتي الداخلية والمالية.

كما نوجه المجلس الأعلى للحسابات، للقيام بمهامه في تتبع وتقييم المشاريع العمومية، بمختلف جهات المملكة.

إن المغاربة اليوم، يحتاجون للتنمية المتوازنة والمنصفة، التي تضمن الكرامة للجميع وتوفر الدخل وفرص الشغل، وخاصة للشباب، وتساهم في الاطمئنان والاستقرار، والاندماج في الحياة المهنية والعائلية والاجتماعية، التي يطمح إليها كل مواطن.

كما يتطلعون لتعميم التغطية الصحية وتسهيل ولوج الجميع للخدمات الاستشفائية الجيدة في إطار الكرامة الإنسانية.

والمغاربة اليوم، يريدون لأبنائهم تعليما جيدا، لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل ، والولوج والاندماج في سوق الشغل ، ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي، بدل تخريج فئات عريضة من المعطلين.

وهم يحتاجون أيضا إلى قضاء منصف وفعال، وإلى إدارة ناجعة، تكون في خدمتهم، وخدمة الصالح العام، وتحفز على الاستثمار، وتدفع بالتنمية، بعيدا عن كل أشكال الزبونية والرشوة والفساد.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية ، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد.

إننا نتطلع لبلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة.

وسيرا على المقاربة التشاركية، التي نعتمدها في القضايا الكبرى، كمراجعة الدستور، والجهوية الموسعة، فإننا ندعو إلى إشراك كل الكفاءات الوطنية، والفعاليات الجادة، وجميع القوى الحية للأمة.

كما ندعو للتحلي بالموضوعية، وتسمية الأمور بمسمياتها، دون مجاملة أو تمييق، واعتماد حلول مبتكرة وشجاعة، حتى وإن اقتضى الأمر الخروج عن الطرق المعتادة أو إحداث زلزال سياسي.

إننا نريدها وقفة وطنية جماعية، قصد الانكباب على القضايا والمشاكل، التي تشغل المغاربة، والمساهمة في نشر الوعي بضرورة تغيير العقليات التي تقف حاجزا أمام تحقيق التقدم الشامل الذي نطمح إليه.

وإذ نؤكد حرصنا على متابعة هذا الموضوع، فإننا ننتظر الاطلاع عن كثب، على المقترحات، والتدابير التي سيتم اتخاذها، من أجل بلورة مشروع نموذج تنموي جديد.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن النموذج التنموي مهما بلغ من نضج سيظل محدود الجدوى ، ما لم يرتكز على آليات فعالة للتطور، محليا وجهويا.

لذا، ما فتئنا ندعو لتسريع التطبيق الكامل للجهوية المتقدمة، لما تحمله من حلول وإجابات للمطالب الاجتماعية والتنموية، بمختلف جهات المملكة.

فالجهوية ليست مجرد قوانين ومساطر إدارية، وإنما هي تغيير عميق في هياكل الدولة، ومقاربة عملية في الحكامة الترابية.

وهي أنجع الطرق لمعالجة المشاكل المحلية، والاستجابة لمطالب سكان المنطقة، لما تقوم عليه من إصغاء للمواطنين، وإشراكهم في اتخاذ القرار، لا سيما من خلال ممثليهم في المجالس المنتخبة.

وإدراكا منا بأنه ليس هناك حلولا جاهزة، لكل المشاكل المطروحة في مختلف المناطق، فإننا نشدد على ضرورة ملاءمة السياسات العمومية، لتستجيب لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة.

ولإضفاء المزيد من النجاعة على تدبير الشأن العام المحلي نلح على ضرورة نقل الكفاءات البشرية المؤهلة والموارد المالية الكافية للجهات، بموازاة مع نقل الاختصاصات.

لذا نوجه الحكومة لوضع جدول زمني مضبوط لاستكمال تفعيل الجهوية المتقدمة.

ونهيب بالمجالس المنتخبة وخاصة على مستوى الجهات لتحمل مسؤوليتها في تدبير شؤون كل منطقة واتخاذ المبادرات للتجاوب مع ساكنتها والاستجابة لمطالبها المشروعة.

كما ندعو لإخراج ميثاق متقدم للاتمركز الإداري، الذي طالما دعونا إلى اعتماده وتحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن التقدم الذي يعرفه المغرب لا يشمل مع الأسف كل المواطنين وخاصة شبابنا، الذي يمثل أكثر من ثلث السكان والذي نخصه بكامل اهتمامنا ورعايتنا.

فتأهيل الشباب المغربي وانخراطه الإيجابي والفعال في الحياة الوطنية يعد من أهم التحديات التي يتعين رفعها. وقد أكدنا أكثر من مرة ولاسيما في خطاب 20 غشت 2012 بأن الشباب هو ثروتنا الحقيقية ويجب اعتباره كمحرك للتنمية وليس كعائق أمام تحقيقها.

والواقع أن التغيرات المجتمعية التي يشهدها المغرب قد أفرزت انبثاق الشباب كفاعل جديد له وزنه وتأثيره الكبير في الحياة الوطنية.

ورغم الجهود المبذولة فإن وضعية شبابنا لا ترضينا ولا ترضيهم، فالعديد منهم يعانون من الإقصاء والبطالة ومن عدم استكمال دراستهم وأحيانا حتى من الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية.

كما أن منظومة التربية والتكوين لا تؤدي دورها في التأهيل والإدماج الإجتماعي والإقتصادي للشباب.

أما السياسات العمومية القطاعية والاجتماعية فرغم أنها تخصص مجالا هاما للشباب إلا أن تأثيرها على أوضاعهم يبقى محدودا لضعف النجاعة والتناسق في ما بينها وعدم ملاءمة البرامج لجميع الشرائح الشبابية.

واعتبارا للارتباط الوثيق بين قضايا الشباب وإشكالية النمو والاستثمار والتشغيل فإن معالجة أوضاعهم تحتاج إلى ابتكار مبادرات ومشاريع ملموسة تحرر طاقاتهم وتوفر لهم الشغل والدخل القار وتضمن لهم الاستقرار وتمكنهم من المساهمة البناءة في تنمية الوطن.

وأخص بالذكر هنا، على سبيل المثال، وضعية الشباب الذين يعملون في القطاع غير المهيكل، والتي تقتضي إيجاد حلول واقعية قد لا تتطلب وسائل مادية كبيرة، ولكنها ستوفر لهم وسائل وفضاءات للعمل في إطار القانون بما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع.

وعلى غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإننا ندعو لبلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة.

ولضمان شروط النجاعة والنجاح لهذه السياسة الجديدة، ندعو لاستلهام مقتضيات الدستور، وإعطاء الكلمة للشباب، والانفتاح على مختلف التيارات الفكرية، والإفادة من التقارير والدراسات التي أمرنا بإعدادها، وخاصة حول "الثروة الإجمالية للمغرب" و"رؤية 2030 للتربية والتكوين"، وغيرها.

وفي أفق بلورة واعتماد هذه السياسة، ندعو للإسراع بإقامة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي كمؤسسة دستورية للنقاش وإبداء الرأي وتتبع وضعية الشباب.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن الاختلالات التي يعاني منها تدبير الشأن العام ليست قدرا محتوما. كما أن تجاوزها ليس أمرا مستحيلا، إذا ما توفرت الإرادة الصادقة وحسن استثمار الوسائل المتاحة.

وهذا الأمر من اختصاصكم، برلمانا وحكومة ومنتخبين. فأنتم مسؤولون أمام الله، وأمام الشعب وأمام الملك عن الوضع الذي تعرفه البلاد.

وأنتم مطالبون بالانخراط في الجهود الوطنية، بكل صدق ومسؤولية، لتغيير هذا الوضع، بعيدا عن أي اعتبارات سياسوية أو حزبية. فالوطن للجميع، ومن حق كل المغاربة أن يستفيدوا من التقدم، ومن ثمار النمو.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى المسؤولية الوطنية الجسيمة، الملقاة على عاتقكم، لما فيه صالح الوطن والمواطنين.

قال تعالى: "فإذا عزمت فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

- **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.**

❖ الخميس 19 أكتوبر 2017 على الساعة الرابعة بعد الزوال:

← دراسة موضوع الدخول المدرسي والجامعي للموسم الدراسي 2018/2017.

❖ الأربعاء 25 أكتوبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا:

←البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية.

مجلس المستشارين يشارك في أشغال الإتحاد البرلماني الدولي بروسيا.

يشارك وفد عن مجلس المستشارين ضمن وفد برلماني في أشغال الجمعية 137 للإتحاد البرلماني الدولي التي تنعقد في سانت بيترسبورغ بفيدرالية روسيا من 14 إلى 18 أكتوبر 2017.

وستعرف الجمعية 137 للإتحاد البت والتصويت على مقترحات بنود طارئة على رأسها مقترح البند الطارئ الذي تقدم به البرلمان المغربي حول موضوع "وضع حد للاضطهاد والعنف والتمييز تجاه أقلية الروهينغيا بميانمار: دور الاتحاد البرلماني الدولي". ويأتي اختيار البرلمان المغربي لهذا الموضوع اعتبارا لراهنيته وتأكيدا لمواقف المملكة المغربية اتجاه المأساة الإنسانية التي تعيشها أقلية الروهينغيا بميانمار.

وسيجري رئيس الوفد البرلماني المغربي لقاءات تشاورية مع رؤساء وممثلي وفود برلمانات القارتين الإفريقية وأمريكا اللاتينية حول مبادرة إرساء منتدى برلماني إفريقي أمريكو لاتيني.

هذا وتتميز أشغال الجمعية 137 للإتحاد البرلماني الدولي بانتخاب رئيس جديد للإتحاد ليحل محل السيد صابر تشودري (بنغلادش) الذي تنتهي فترة ولايته في نهاية أشغال هذه الجمعية.

ويضم الوفد البرلماني المغربي كلا من:

- السيد عبد العزيز العماري، النائب الأول لرئيس مجلس النواب؛
- السيد رشيد العبدي، النائب الثاني لرئيس مجلس النواب؛
- السيد أحمد التويزي، أمين مجلس المستشارين (عضو اللجنة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان)؛
- السيد نبيل الشيخي، رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين (عضو اللجنة المعنية بالأمن والسلم الدوليين)؛
- السيد رحو الهيلع، عضو فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب (عضو لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة)؛
- السيد نور الدين الأزرق، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب (عضو لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة)؛
- السيد أحمد التومي، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب (عضو مكتب اللجنة المعنية بالأمن والسلم الدوليين)؛
- السيد محمد سالم بنمسعود، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين (عضو اللجنة المعنية بشؤون الأمم المتحدة).

وفد عن مجلس المستشارين يشارك في أشغال المرحلة الرابعة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك وفد عن مجلس المستشارين يضم كلا من السيد عبد السلام اللبار، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والسيد عبد العلي حامي الدين، رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، في أشغال المرحلة الرابعة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا من 9 إلى 13 أكتوبر 2017 بستراسبورغ بفرنسا.

وخلال مداخلته في الجلسة العامة في موضوع: "قائمة معايير سيادة القانون" للجنة البندقية، أكد الوفد المغربي على أهمية العمل الذي قامت به لجنة البندقية والمتمثل في بلورة لائحة بمعايير دولة القانون التي تمثل مرجعية جديدة لتقييم مدى احترام الدول الأعضاء للمبادئ المؤسسة لمجلس أوربا.

وأضاف الوفد المغربي، أن هذه لائحة هذه المعايير تتمثل في: المساواة، والأمن القانوني، وحظر التعسف، وحرية الولوج إلى العدالة، واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز والمساواة أمام القانون.

وفي هذا السياق، أكد أن هذه القيم والمبادئ هي قيم إنسانية مشتركة بين أوربا والمغرب الذي خطا خطوات مهمة في مجال الاعتراف الدستوري والقانوني بالعديد من هذه المعايير، خصوصا بعد إقرار دستور 29 يوليوز 2011، وما تبعه من قوانين تنظيمية وعادية .

كما سجل في نفس الإطار، بأن لجنة البندقية رافقت المغرب منذ حصوله على وضعية "الشريك من أجل الديمقراطية" من لدن الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، وكانت آراؤها الاستشارية حاضرة أثناء بلورة العديد من القوانين والتشريعات.

واعتبر الوفد المغربي أن اعتماد الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا لمعايير دولة القانون كما حددتها لجنة البندقية، من شأنها المساهمة في تفعيل القيم المؤسسة لمجلس أوربا وجعلها قابلة للتطبيق، وتوفير مرجعية منسجمة لتقييم دقيق، موضوعي، شفاف وجدي من أجل احترام معايير دولة القانون بالنسبة لجميع الدول وللمؤسسات الدولية وكذا المجتمع المدني .

كما رحب الوفد بمواكبة مؤسسات مجلس أوربا وبصفة قانونية لجنة البندقية لمختلف الإصلاحات التشريعية التي يعرفها المغرب، وهو ما لا يمكن إلا أن يساهم في ترسيخ مسار التحول الديمقراطي في المغرب، وتعزيز معايير الانتماء لدولة القانون لدى كافة الفاعلين.

ويذكر أن هذه الدورة عرفت انتخاب السيدة Stella Kyriakides رئيسة للجمعية خلفا للسيد Pedro Agramuntالذي قدم استقالته، كما تميزت بتقييم وضعية "الشريك من أجل الديمقراطية" بالنسبة للأردن، والاستماع إلى كل من رئيسي جمهورية التشيك وأكرا نيا.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 537218319 (212+)
الفاكس: 537728134(212+)
البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com
العنوان الإلكتروني: www.Parlement.ma